مقدمة

تعتبر الصحافة أكثر وسائل الإعلام تمتعًا بالحرية مقارنة بوسائل اتصال أخرى مثل الراديو والتليفزيون؛ وذلك بسبب تاريخها الطويل وكفاحها المرير فى الدفاع عن حرية الرأى والتعبير، وبفضل التميز العلمى والثقافى الذى يتمتع به جمهور الصحافة.

حيث إن الدور الذى تقوم به الصحافة المعاصرة لم يقف عند الإعلام، والتثقيف، والترفيه، بل بدأت تتبنى أدوارًا أكثر جرأة، فبدأت تساهم بفاعلية فى وضع أجندة القيادات السياسية على المستويات المحلية والقومية، وأصبحت أكثر جرأة فى مراقبة أداء السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ونشر قضايا الفساد، وساهم ذلك فى ترسيخ مكانتها كسلطة رابعة يهابها كل مسئول فى الدولة، ويضع اعتبارًا لمساءلتها لكونها صوت الرأى العام المعبر عن واقعه وفى مراقبة جميع سلطات الدولة.

ويتزايد دور مسئولية الصحافة تجاه الرأى العام إبّان الأزمات، والأزمات المهمة، فقد توصل الباحث الإنجليزى «ألبرت جونشر» إلى وجود ارتباط إيجابى بين أهمية القضية والثقة فى وسائل الإعلام، فمع زيادة أهمية القضية تزيد الثقة عمومًا فى وسائل الإعلام، وأن الثقة فى الصحافة تفوق الثقة فى وسائل الإعلام الأخرى.

وتُسمى الصحافة «صاحبة الجلالة» أى صاحبة السيادة والهيبة التى لا تخضع لهيئة أو رقابة ولا تهيمن عليها سلطة أو حكومة، وهذا بالطبع ليس فى الدول النامية التى ننتمى إليها! وإنما فى الدول المتقدمة والصحافة تُعد السلطة المراقبة والمهيمنة والموجهة والمبصّرة لسلطات

الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإذا ما حادت أو انحرفت إحدى هذه السلطات الثلاث عن الطريق الجاد، لا بد أن تقوم الصحافة بدورها المنوطة به فى التوجيه والإرشاد إلى طريق الحق والعدل والخير والصواب..

وخلال هذا الكتاب الذى بين أيدينا نعرض صورة لواقع الصحافة فى مصر مع بداية الألفية الثالثة وفى بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بالتحديد فى عام ٢٠٠٦، والتى أصبحت تعانى من العديد من الأوجاع والهموم والآلام فى مختلف أجزاء جسدها الرقيق وثوبها الأبيض الشّفاف، وكلها مجموعة من الثقوب والبقع السوداء التى تغطى ردائها النظيف، ومن ثَمَّ تهدد واقعها ومستقبلها، مما يحولها من هواية وفن ورسالة أو وسيلة يلتجأ إليها الأفراد للمطالبة بحقوقهم ونيل مطالبهم، ويستغيثون بها فى مواجهة سلطة الحكومة والفاسدين، إلى مجرد وظيفة روتينية يعمل فيها بعض الأشخاص لكى يتقاضون رواتب شهريًا فقط! وأداة فى أيدى السلطة الحاكمة أو بالأحرى أبواق للنظام الحاكم، ونشرات دعائية وتلميعية للمفسدين من المسئولين الأمر الذى يهدد صاحبة الجلالة ويهز من مكانتها التى وصلت إليها عبر سنوات طويلة من عمرها حتى الآن.. الأمر الذى جعلها مهنة تبحث عن الأمان، وتطالب القائمين عليها بضرورة استعادة دورها المفقود فى الواقع المعايش، والكفاح والنضال من أجلها وأجل الوطن الذى ننتمى إليه ونحيا من أجله.

وقد رأيت أن أبدأ هذا الكتاب بدراسة للكاتب فاروق جويدة نظرًا لأهميتها ودلالتها الكبيرة.

المؤلف

هموم صاحبة الجلالة(*)

للكاتب الصحفى والشاعر الكبير

فاروق جويدة

زادت هموم الصحافة واتسعت دوائر مشكلاتها وقضاياها وهى التى كانت دائمًا الملاذ الآمن لكل صاحب هم.. والباب المفتوح لكل صاحب قضية وكانت دائمًا حلالة المشكلات لكل من أغلقت الأيام أبواب الرجاء فى وجهه.. هموم كثيرة تحاصر الآن صاحبة الجلالة من كل اتجاه وفى أحيان كثيرة سقط تاجها أمام مغامرات غير محسوبة.. وتصرفات غير مسئولة وأناس باعوا أنفسهم للشيطان.. والآن أصبحت الصحافة حديث الناس ليس بسبب انتخابات نقيبها أو معارك وانقسامات أبنائها ولكن بسبب غبار كثيف يحاصرها الآن من كل جانب. ولا شك فى أن هناك أسبابًا كثيرة تقف وراء أزمة الصحافة المصرية ولا نريد الآن أن نتحدث عن الماضى وعن إنجازات كثيرة حققتها الصحافة من خلال وعى كامل بمسئولياتها وأجيال متعاقبة من أبنائها شاركت بجدية وفهم فى إيقاظ هذه الأمة وتحريك مشاعرها وتنوير عقولها ووضعها على الطريق الصحيح.. كانت هناك أجيال أدركت هذه المسئولية ولم تفصل يومًا بين الصحافة الدور والرسالة والصحافة الإمكانات والوسائل.. وقد سعت هذه الأجيال إلى تحديث الصحافة المصرية والوصول بها إلى أرقى درجات التقدم الفنى والمهنى طباعة وإخراجًا.. ولكن هذه الأجيال كانت تدرك أكثر من غيرها دور الصحافة الكلمة والموقف والمسئولية.. وكانت على وعى كامل بأن المطابع الحديثة لا تصنع كاتبًا.. وأن ملايين

(*) سبق نشر هذه الدراسة فى مجلة «الدراسات الإعلامية» يوليو/ديسمبر ٢٠٠٥.

الإعلانات لا تبنى فكرًا، وأن المكاتب الفخمة لا تُنير عقولا.. هذه الأجيال من الصحفيين وضعت أساسًا قويًا لصحافة تحترم القارئ وتقدر مسئوليتها تجاه الوطن، وتضع دائمًا خطوطًا حمراء فى علاقتها بالسلطة حتى لا تفقد هامش الحريات المتاح لها ورغم كل مظاهر تقييد حرية الصحافة فى النشر أو الخبر أو الرأى إلا أن الصحافة المصرية كانت تتمتع بالكثير من التقاليد الراسخة من حيث الشفافية والإحساس بالمسئولية واحترام الكلمة.. هذه التقاليد كانت تمثل الرصيد الحقيقى للصحافة المصرية قبل أن تغزوها طموحات الثراء والمال وفساد السلطة..

ولا شك فى أن هناك أمراضًا كثيرة تناقلتها الصحافة وتسربت إليها من المناخ العام.. فى مقدمتها الانقسامات الفكرية والأيديولوجية التى استثمرتها السلطة لضرب المثقفين وتشويه أهدافهم وصورتهم أمام أنفسهم وأمام المجتمع وما بين تقسيمات اليمين واليسار والتقدمى والدينى والعلمانى.. دارت معارك كثيرة كانت نقابة الصحفيين من ضحاياها وكانت الكلمة الحرة هى أكثر أطرافها تضررًا.. وللأسف الشديد إن هذه الأمراض ما زالت حتى الآن تحكم الكثير من المواقف فى بلاط صاحبة الجلالة وكان الخطر الأكبر الذى هدد الصحافة المصرية هو علاقتها برأس المال ولا شك فى أن المال عنصر أساسى فى مهنة الصحافة خاصة أن هناك تطورات خطيرة شهدتها مجالات الطباعة والإخراج والصور والأقمار الصناعية.. وهناك تكنولوجيا متطورة فى العمل الصحفى، وكان من الممكن أن تتوقف علاقة الصحافة مع رأس المال فى ملاحقة هذه التطورات والاستفادة منها على المستوى المهنى.. ولكن رأس المال استطاع أن يُشوّه جوانب أخلاقية كثيرة فى سلوكيات صاحبة الجلالة وأن يقتحم تقاليدها العريقة ويكون سببًا رئيسيًا فى اختلال دورها ومسئوليتها.. ومن هنا تحول حلم الصحفى من أن يكون كاتبًا صاحب دور أو رسالة إلى إنسان يبحث عن الثراء بكل

الوسائل المشروع منها وغير المشروع.

وهنا استطاع رأس المال أن يوجه ضربة قاضية إلى تقاليد الصحافة العريقة من خلال سلاح مدمر هو الإعلانات.. ولا يوجد إنسان عاقل ينكر أهمية الإعلانات فى تمويل العمل الصحفى.. ولكن الإعلانات كانت لها شرائحها وطقوسها.. وأيضًا لها رجالها بعيدًا عن إدارات التحرير فى المؤسسات الصحفية.. وفى السنوات الأخيرة أصبحت إدارات التحرير تُدار من مكاتب الإعلانات.. وتحول المحررون إلى أبواق إعلانية قبيحة.. وفقدت الصحافة المصرية أجيالا من الصحفيين الشباب الذين ضاعت مواهبهم وقدراتهم فى سراديب الوكالات الإعلانية والصفحات مدفوعة الأجر.. وقد شجع المسئولون فى الصحف المصرية هذه التوجهات أمام سياسة البحث عن الموارد.. وقد جاء ذلك كله على حساب الأداء المهنى للصحف التى تراجعت كثيرًا من حيث مستوى المادة ودرجة المصداقية والحرص على القارئ.

وتسربت لعنة المال من وكالات الإعلانات إلى صالات التحرير وعقول الشباب الباحث عن الثراء وليس الدور والكلمة.. وهنا أيضًا تدخلت السلطة ولعبت دورًا خطيرًا فى تشويه الصحافة المصرية.. أذكر يومًا أننى كنت أجلس مع مسئول كبير وكنا نتحدث عن مشكلات الصحافة المصرية وقلت يومها: إن السادة الوزراء وكبار المسئولين فى الدولة يدفعون مرتبات ثابتة لعدد من الصحفيين تحت مسميات كثيرة، وإن هذا يعنى أن الدولة تشارك فى إفساد صحافتها.. ولم ينف المسئول الكبير ما قلت.. وإن كان قد تعجب منه كثيرًا.. وما بين لعنة الإعلانات ورشاوى السلطة وأحلام الثراء غير المشروع تاهت الصحافة المصرية فى سراديب العجز وغياب المسئولية.

ودخلت فى هذا الإطار أيضًا حالات البذخ والإسراف التى شهدتها أروقة صاحبة الجلالة.. ابتداءً بالنفقات الرهيبة والسفريات وبدلات

السفر وحمامات الجاكوزى والسيارات المصفحة والحفلات والمهرجانات والحراسات.. وقد ساعد على ذلك كله مناخ عام اتسم بالإسراف فى كل شىء وعدم الرقابة أو الحساب أو حتى المتابعة.

يُضاف إلى ذلك كله فتح مجالات وأنشطة جديدة أمام المؤسسات الصحفية تتعارض فى أشكالها وأهدافها ومظاهرها مع الهدف الحقيقى للصحافة.. وقد ترتب على ذلك حدوث خسائر مالية كبيرة وإهمال للنشاط الأساسى للمؤسسات الصحفية ودورها الإعلامى والثقافى والتنويرى.. وسوف يبقى الرأى والخبر والحوار الهدف الأول الذى تسعى إليه الصحيفة أمام منافسة ضارية من الوسائل الإعلامية الحديثة وفى مقدمتها الإنترنت والفضائيات التى تلاحق الأحداث كل دقيقة.. وبقدر ما كان الإسراف فى الشكليات والمظاهر بقدر ما كان التراجع فى مستوى الخدمة الصحفية وإتاحة الفرص أمام المواهب الحقيقية..

الغريب أن هذا المناخ الذى شهد هذا التحول الرهيب فى الصحافة المصرية كان على حساب دورها ومسئوليتها.. فى الوقت الذى ظهرت فيه فى العالم العربى صحافة جديدة استطاعت أن تكون منافسًا قويًا للصحافة المصرية.. ثم ظهرت الصحف المستقلة بإمكاناتها الضئيلة لتنافس المؤسسات العريقة وتهزّ بعنف تاريخها الطويل.

ولا شك فى أن الصحافة المصرية خسرت بسبب هذه العشوائيات وهذا التخبط فى الأهداف والسياسات والبرامج.. لقد خسرت الصحافة المصرية فى رحلة التراجع تميزها على المستوى المهنى الذى أعطى المال الصدارة وحرم المواهب من فرصتها فى التفوق.. وعلى المستوى الأخلاقى خسرت الصحافة الكثير أمام غياب الشفافية ومواكب المفسدين.. وعلى مستوى القارئ تراجعت الصحافة من حيث درجة التأثير والمصداقية.. وقبل هذا كله كان لبقاء القيادات الصحفية فترات طويلة فى مواقعها آثار سيئة على الصحافة المصرية بصورة عامة.

وما هو الحل!... لا بد أن نعترف بأن الصحافة المصرية تحتاج إلى عملية تطوير شاملة حتى تتجاوز هذا المأزق الخطير الذى تعانى منه الآن.. إن الصحافة المصرية فى حاجة إلى دماء شابة جديدة تدرك مسئولية الكلمة وتعرف كيف تحترم عقل القارئ.. وإذا كان بناء الصحيفة يستغرق شهورًا فإن بناء كاتب يحتاج عمرًا.. لقد خسرت الصحافة المصرية فى السنوات الماضية الكثير من وهجها أمام غياب المواهب الحقيقية وتسلل عناصر كثيرة بلا موهبة إلى بلاطها.. ومن هنا فهى تحتاج على المستوى المهنى إلى ثورة حقيقية تجدد شبابها.. والصحافة المصرية خسرت الكثير من تقاليدها الراسخة أمام جشع المال وسطوة الإعلانات وتداخل الأدوار..

وقبل هذا.. فإن التطور الرهيب فى أساليب الطباعة الحديثة والمنافسة الشرسة مع الإنترنت والفضائيات والوسائل الحديثة فى مجال الاتصالات يضع الصحافة المكتوبة أمام اختيار وحيد.. إما تكون أو لا تكون.

لقد سقطت الصحافة المصرية فى مجموعة أخطاء.. ونقطة البداية أن تواجه هذه الأخطاء بجدية وحسم حتى تستعيد توازنها ودورها وتأثيرها.. وأولى هذه الخطايا هى التدخل بين التحرير والإعلان وهنا ينبغى تحديد المسئوليات.. إن الإعلانات تمثل أهم موارد الصحافة.. وقد تتجاوز فى أهميتها كمورد ثابت عمليات التوزيع.. ومن هنا فلا يوجد عاقل ينكر دور الإعلانات وأهميتها.. ولكن هذا الدور ينبغى ألا يصبح تهديدًا لدور الصحافة وتأثيرها ومصداقيتها لدى القارئ.. إن قارئ الصحيفة يحرص عليها من أجل كاتب يقرأ له.. وليس من أجل مندوب إعلانات يحمل لها صفحة إعلانية.. ومن الخطأ أن يتحول المحررون إلى مندوبى إعلانات يتسولون فى مكاتب الوزراء والمسئولين بين الحكومة والشركات الخاصة.. ومن هنا ينبغى إعادة النظر فى أجور المحررين حتى لا يكون الإعلان هو بابهم الوحيد من أجل الاستقرار

المادى.. ولا يُعقل أبدًا أن يحصل مندوب الإعلانات على مائة ألف جنيه فى الشهر بينما يحصل كاتب كبير على أقل من ألفى جنيه.

إن الصحف المصرية ثروة قومية ينبغى أن تحافظ عليها الدولة.. خاصة أن هذه الصحف بحكم الدور والمسئولية تمثل حصنًا من حصون أمننا القومى التى ينبغى عدم التفريط فيها أو التهوين من دورها.. لقد كانت الصحف المصرية أكثر الصحف العربية تقدمًا وتطورًا على المستوى المهنى.. وكانت بحكم التاريخ والدور تتمتع بمجموعة من القيم الأخلاقية التى منحتها المصداقية فى الشارع العربى وليس الشارع المصرى وحده.. كما أن هذه الصحف كانت تمثل منابر ثقافية وفكرية فتحت أبوابها لكل التيارات مهما كانت درجة الخلاف بينها.. كما أن صحف مصر كانت الأكثر تطورًا من حيث الإخراج.

وكانت فى مصر مدارس صحفية متنوعة علّمت المنطقة العربية كلها كيف تكون الصحافة الجادة والكلمة المستنيرة.. والمطلوب الآن تخريج أجيال جديدة من الأقلام الشابة المتميزة وتوفير المناخ الصحفى المناسب لإعطاء كل صاحب موهبة حقة فى الظهور والتميز ولن يكون ذلك إلا من خلال فتح الأبواب أمام وجوه جديدة تنضم إلى مسيرة العمل الصحفى.. خاصة أن العمل الصحفى للأسف الشديد شهد فى السنوات الأخيرة عملية احتكار كاملة لأبناء العاملين فى الصحف حتى وإن كانوا بلا مواهب أو قدرات.. وإذا كان البعض يرى توريث المؤسسات الصحفية للعاملين فيها.. فإن توريث مهنة الصحافة لأبناء الصحفيين عمل جائر وغير مشروع.. ولعل حالة التدنى فى مستوى الكتابة الصحفية من أهم مظاهر هذه التجاوزات فى بلاط صاحبة الجلالة.

نأتى إلى نقطة أخرى على درجة كبيرة من الأهمية وهى ضرورة تحديد شكل العلاقة بين المؤسسات الصحفية ومؤسسات الدولة أو المجتمع المدنى.

إن مسئولية الصحافة تتعارض فى أحيان كثيرة مع دور الحكومة أو

رأس المال . حتى وإن جمعت بينها أهداف عامة تجاه المجتمع ولكن دور الصحافة فى الرقابة على عمل السلطة التنفيذية يتطلب وجود مساحة تفصل بين مسئوليات الوزير ورئيس التحرير فما بالك إذا أصبح رأس المال طرفًا ثالثًا فى هذه المعادلة.. إن رأس المال الذى يقدم الإعلانات والسلطة التى تقدم الدعم والنفوذ.. يمكن أن يمثلا أوراق ضغط كثيرة على حرية الصحف ومدى قدرتها على أداء دورها الحقيقى بكامل إرادتها.. ومن هنا يجب أن تبقى تلك المساحة بين أدوار هذه الأطراف الثلاثة منعًا للشبهات وتجنبًا لنتائج تفتقد الكثير من الشفافية.. إن للصحافة دورها وللسلطة دورها ولرأس المال مسئولياته.. وينبغى ألا تتداخل الأدوار مهما كانت مصالح العاملين هنا أو هناك..

لقد شهدت السنوات الماضية ابتكار لغة جديدة للتعامل والحوار بين السلطة ورأس المال والصحافة.. وهى للأسف الشديد لغة قامت على تبادل المصالح والأدوار من حيث النفوذ والثروة.

لقد أخطأت الدولة خطأً فادحًا وهى تترك مؤسساتها العريقة تُدار سنوات طويلة كعزب خاصة فى أساليب الانفاق والإسراف الذى تجاوز السفه فى إنشاء حمامات الجاكوزى وغرف النوم فى المكاتب والمال السايب الذى تسرب إلى المحاسيب والأصدقاء وشِلل الأُنس.. بينما آلاف العاملين فى بلاط صاحبة الجلالة يعانون الحاجة وسوء الأحوال.

لقد تركت الدولة بعض المسئولين فى الصحف يمارسون كل ألوان التهديد والابتزاز للمسئولين فى الدولة فى مواقف تجاوزت فى تهديداتها ولغتها كل تقاليد العمل الصحفى أخلاقيًا ومهنيًا.. بل إن الأكثر من ذلك أن المواطن المصرى دفع ثمنًا غاليًا لإعلانات وهمية ومشروعات كاذبة.. وقد كانت كارثة شركات توظيف الأموال أكبر دليل على هذا العبث الصحفى وأكبر كذبة روّجتها الصحافة بدعم من الدولة.. لقد كانت هناك تقاليد ثابتة تفرق بين الإعلان والمادة

التحريرية بحيث توضح الصحيفة الفرق بين الاثنين.. وأن هذا موضوع تسجيلي وإعلان مدفوع الأجر.. وهذا موضوع صحفي.. وينبغي أن يعود هذا التقليد مرة أخرى إلى بلاط صاحبة الجلالة.

وتبقى بعد ذلك قضية حبس الصحفيين، وهناك وعد من الرئيس مبارك بأن يتم حسم هذه القضية في الدورة البرلمانية الجديدة وينبغي أن يكون هناك التزام مشترك بين نقابة الصحفيين والدولة في ضرورة ترسيخ واستعادة مجموعة القيم التي تحكم لغة الخطاب والتجاوزات في جرائم النشر.. وأن يكون للنقابة دورها ومسئوليتها في تحديد صورة جديدة للعمل الصحفي الملتزم.. إن حبس الصحفيين لا يتناسب أبدًا مع السعي إلى إيجاد مناخ ديمقراطي حقيقي.. كما أن التجاوز في لغة الخطاب والتهجّم على خلق الله تحت دعوى حرية الصحافة أمور يجب حسمها من البداية.. حتى لا نجد أنفسنا أمام دوائر متلاحقة من التجاوزات.. ولا شك في أن الفترة المقبلة سوف تتطلب سياسة جديدة من الدولة تجاه إصدار الصحف.. لأن الإجراءات الحالية تجعل إصدار الصحيفة معجزة من المعجزات.. إلا إذا أخذ الإنسان أول طائرة إلى قبرص ليحصل على ترخيص الصحيفة في ساعات وليس سنوات.

من جانب آخر فإن الدولة يجب أن تحدد شكل العلاقة بين مجلس الشورى والمؤسسات الصحفية.. وأن تعيد النظر في سياسة اختيار القيادات الصحفية وفترة البقاء في مناصبها.. وقبل ذلك كله فإن الجهاز المركزي للمحاسبات يجب أن يراقب النشاط المالي للمؤسسات الصحفية بجدية أكبر.. وأن يضع لذلك قواعد وأسسًا تضمن حماية المال العام وتحمي حقوق العاملين في هذه المؤسسات.

فاروق جويدة

الكاتب الصحفي الشاعر الكبير

ديسمبر ٢٠٠٥

تمهيد

تعيش الصحافة المصرية فى الوقت الحالى أزمات عديدة لا يمكن حصرها، وهذه الأزمات تكاد تعصف بأحوالها وتهدد مستقبلها على المدى القريب.. فشرف المهنة السامية قد أصبح فى موقف لا يُحسد عليه. وقد أعجبنى الكلام الذى قاله الكاتب الصحفى والمفكر فهمى هويدى فى إحدى جلسات المؤتمر الرابع للصحفيين الذى عُقد فى فبراير من عام ٢٠٠٤ حول الأوضاع التى آلت إليها الصحافة المصرية خلال السنوات الأخيرة، والتى أشار فيها إلى أنه لا يجوز أن نتحدث عن شرف المهنة دون أن تكون هناك مهنة! ودون أن تتوفر المقومات الأساسية لتلك المهنة؟! متسائلا فى الوقت نفسه بقوله: «وهل يكفى أن نصرخ بأن الأبواب والشبابيك لا تصلح وهناك عمارة منهارة وينهار كل جزء فيها يوميًا؟!».

وأكد هويدى أن هناك خرقًا لميثاق الشرف الصحفى وأن هناك بيعًا لشرف المهنة، وأن الثوب الأبيض ما زالت به بقع شديدة السواد تحتاج إلى عملية تنظيف متقنة حتى تعود لرونقها الطبيعى، وأن الصحافة المصرية تتعرض للتآكل المستمر عبر نصف قرن، حيث إننا نتعامل الآن مع أنقاض مهنة.. نحاول إصلاحها.. فهل تُجدى وسائل العلاج؟

كما أنه هناك تداخل شديد بين الصحافة والإعلان، أو ما أصبح يسمى «التربح بالمهنة»، فقد أصبح قراء الصحف يعرفون جيدًا أن مصلحة القارئ هى آخر شىء يفكر فيه الصحفى، فلقد أصبحنا نتحدث عن ميثاق الشرف الصحفى باعتباره صورة للأشواق والنوايا الطيبة،

ونسينا أن المرض ناتج من داخل المهنة وأنه انعكاس لأوضاع مجتمعية نعيشها؛ لذلك فما نمارسه يحتاج بالفعل لإعادة توصيف مَنْ هو الصحفى؟! ولا بد أن تكون شروط وجود الصحافة مستوفاة حتى تكون هناك مهنة حقيقية..

لذلك فإن الأحوال المتردية فى هذه المهنة السامية والكاشفة لأوضاع المجتمع، ليست وليدة اليوم، وإنما هى نتاج سنوات طويلة وبعيدة تراكمت خلالها الأمراض دون علاج حتى أصبحت أمراضًا مزمنة، فلقد أصيبت مهنة الصحافة بكل أنواعها بأمراض عديدة، وأصبح هناك الصحفى الذى يعمل بالإعلانات، والصحفى ساعى البريد أو مندوب الوزارة أو المؤسسة فى الجريدة أو المجلة، والصحفى الملاكى أو صحفى الشنطة أو الصحفى الذى يعمل فى أكثر من صحيفة كل صحيفة لها توجه فكرى مختلف عن الآخر.

وفى الغالب كل ذلك يرجع إلى تردى الحالة المالية للصحفيين وتدنى أجورهم تمامًا. كما تحولت مهنة الصحافة إلى وظيفة يتقاضى الصحفى من خلالها القليل من الجنيهات، كل شهر ثم يلتحق بمهنة أخرى لكى يستطيع العيش!

علاوة على تهديد الصحفى من وقت إلى آخر بحبسه فى قضايا النشر، حيث هناك حوالى ١٨ مادة فى القانون تُجيز حبس الصحفيين فى قضايا النشر، بالرغم من إلغاء هذا القانون فى أغلب دول العالم ما عدا ١٢ دولة فقط منها مصر! وهذه الدول تُصنف عالميًا بأنها الأكثر تخلفًا ونحن ليس كذلك!

فلا بد من إنقاذ المهنة السامية (الصحافة) قبل أن يحدث لها الانهيار، وتفقد شرعية وجودها وكذلك حريتها التى تطالب بها، من خلال فقد مصداقيتها من قِبَل الجمهور القارئ لها.

لا بد من إلغاء قانون الحبس فى قضايا النشر عامة سواء للصحفيين

أو الكُتّاب أو حتى القراء ورسائلهم. ولا بد أن تطلق حرية تداول المعلومات أمام الصحفى حتى يعرض الصورة أو الأزمة للجمهور بكافة تفاصيلها دون بتر أو تشويه، أو حتى يضطر إلى تجهيلها لأنه لا يريد كشف مصدر هذه المعلومات حتى لا يتعرض هذا المصدر للعقاب أو الإدانة! من قِبَل الجهة العليا التى يعمل فيها ويقع تحت سيطرتها.

لا بد من مبادرة لإصلاح أحوال الصحافة وتنقية الثوب الأبيض الشفاف لصاحبة الجلالة سواء من الدخلاء والمتطفلين وأصحاب المصالح.. والسبوبات.. والمتسلقين والمنافقين؛ حتى نرى مهنة حقيقية خالية من البقع السوداء التى تؤدى إلى تلويث الثوب كله!

لا بد من وجود قانون يُلزم الموظف العام بإعطاء المعلومات للصحفيين ومعاقبة هذا الموظف فى حالة امتناعه عن ذلك.

لا بد من إنقاذ أحوال المهنة التى كانت سببًا فى إسقاط العديد من رموز الفساد فى كافة دول العالم، واسترداد الحق إلى أصحابه، بواسطة رفع أجور الصحفيين ومستوى معيشتهم حتى يتسنّى لهم حياة أفضل وعمل مخلص بعيدًا عن إغراءات الإعلانات والمعلنين، وحتى تتصلح أحوال مهنتنا العظيمة.

والصحافة هى مرآة المجتمع التى تنعكس على صفحاتها ثقافة الشعب وتقاليده ونزعاته؛ ولذلك يتحتم عليها أن تكون معبّرة باسمه وناطقة بلسانه.

ويقول المفكر «بيتر لافروف» الكاتب الفرنسى فى كتابه - الرسائل التاريخية : «إننا مدينون للشعب بما ننعم به من ثقافة وفن. فقد استطعنا نحن السعداء القلائل أن نقطف زهور الفلسفة والأدب والفن، بفضل الغالبية الشعبية التى تعكف على نحت الصخر من جوف الأرض، فهذا العمل الشاق المرير الذى قام به الشعب هو الذى مكّن من تشييد صروح العلم والأدب والفن؛ ومع ذلك، فإن دخول هذه الصروح محرّم

على هذا الشعب الذى أتاح لنا الاستمتاع بكل هذه النعم. إننا مطالبون بأن نرد الدين إلى الشعب؛ وذلك بالعمل على تربيته وتحريره»..

والصحافة أطلق عليها بعض الأفراد «السلطة الرابعة» التى تمارس عملها بجانب سلطات الدولة الثلاث وهى «السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية» وهذا يتنافى تمامًا مع الواقع وممارساته.. فإذا كان للبرلمان سلطة فهذا بحكم قدرته على سنّ القوانين وفرض التشريعات، وإذا كانت للحكومة سلطة، فهذا بحكم قدرتها على تنفيذ القوانين وإجبار الناس على الخضوع للتشريعات، وإذا كان للقضاء سلطة فهذا بحكم قدرته على إصدار الأحكام.

وكل سلطة لا بد أن يصاحبها قوة، ولا يمكن أن تُولد سلطة بدون قوة. فكيف إذن يمكن للصحافة أن تصبح سلطة رابعة من سلطات الدولة؟!!

وكيف تكون سلطة وهى لا تملك، لا حق التشريع، ولا قوة التنفيذ، ولا قدرة إصدار الأحكام؟

وهل يمكن أن تصبح سلطة بلا قوة؟!

لذلك فإن تعبير السلطة الرابعة نفسه، لم يكن تعبيرًا جديدًا ولا غريبًا على الصحافة.. كان تعبيرًا معنويًا، أقرب للوسام وشهادات التقدير والألقاب، ولا تُذكر الصحافة إلا وُذكر معها!

ولكن حقيقة هذا اللقب «السلطة الرابعة» بأنه تعبير قديم، قد حصلت عليه الصحافة منذ أيام الثورة الفرنسية، فالبرلمان الفرنسى أيام الثورة كان يضم فى داخله ثلاث كتل.. النبلاء.. ورجال الدين.. وعامة الشعب.. وكانت هناك كتلة رابعة تراقب صراع الكتل الثلاث، هى الصحافة.. ولم يكن لها حق التدخل ولا حق اتخاذ القرار ولا الانضمام إلى أية قوة من قوى الصراع.

وكان تعبير السلطة الرابعة مجرد لقب حصلت عليه الصحافة

للتدليل على أهميتها وخطورتها وقدرتها على تشكيل الرأى العام والتأثير فيه، وإقناعه بباقى السلطات ورفضها.

وقد يتساءل البعض بأنه: إذا كانت «الأمة هى مصدر كل السلطات»، كما تنص وتعترف، معظم الدساتير، وإذا كانت الصحافة بقدرتها على مخاطبة الناس بكافة مستوياتهم تمتلك أقوى أسلحة التأثير والتحكم فى توجيه «الأمة» مصدر كل السلطات، فما الداعى إلى أن تخفض أهمية الصحافة من هذه الدرجة العليا، إلى درجة أقل، وتصبح فى نفس قامة باقى السلطات التقليدية للدولة؟!

والصحافة هى صاحبة الجلالة، فقد قامت الصحافة المصرية على سبيل المثال بالتمهيد للقيام بثورة يوليو بما نشرته من حملات متعددة عن فساد القصر والمندوب السامى والأحزاب، كان أشهرها حملة «الأسلحة الفاسدة» التى تبنتها «روز اليوسف» وتحمل مسئولية نشرها إحسان عبدالقدوس الكاتب الصحفى وهو ابن السيدة روز اليوسف التى أصدرت مجلة تحمل نفس الاسم.

وفى أمريكا نجد أن الصحافة الأمريكية هى التى خلعت الرئيس الأمريكى نيكسون من مقعده بالبيت الأبيض وطردته من حكم أغنى وأكبر دولة فى العالم، بعد الحملة الصحفية الشهيرة للواشنطن بوست، والتى تدرس فى معاهد الصحافة والإعلام تحت عنوان «فضيحة ووترجيت» والتى حصل على أسرارها صحفيان صغيران، هما: كارل برنشتين، وبوب وود وورد.

وفى بريطانيا نجد الصحافة البريطانية التى هزت مجلس العموم البريطانى بتفجيرها للفضيحة الشهيرة باسم «بروفيمو» وهو اسم وزير بريطانى كان يُسرّب أسرار بلاده إلى السوفيت من خلال سكرتيرته الحسناء «كريستين كيلر».

وفى مصر أيضًا كان للصحف الحزبية والخاصة دورًا كبيرًا فى

تحويل العديد من رموز الفساد من رجال الأعمال والبنوك وأعضاء مجلسى الشعب والشورى والوزراء إلى جهات التحقيقات، وكشفت العديد من قضايا الفساد فى عدد من الوزارات والهيئات المختلفة. بل أودت بالكثيرين منهم إلى السجن وحُكم على بعضهم بذلك.

والصحافة تعنى تحقيق الاتصال بين الناس عن طريق رواية الأحداث التى تقع فى بلادنا وبلاد العالم الأخرى، ورواية ما يراه حكامنا وشعبنا وحكام وشعوب البلاد الأخرى فى هذه الأحداث، وعن طريق فتح مغاليق العقل البشرى بشرح فتوحات العلم الحديث وتحقيق الرابطة الإنسانية بين بنى البشر أجمعين بالتقريب بين عاداتهم وثقافاتهم، وعن طريق التخفيف من أعباء الحياة بالقصة المسلية أو الدعابة الحلوة أو الخبر الطريف، وعن طريق تثقيف العقول بإلقاء مزيد من الضوء على ما يستعصى على عقل الفرد العادى من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وعن طريق تنشيط الذهن الإنسانى باستثارة ملكاته ومواهبه وقدراته الابتكارية وعن طريق الارتقاء بالأفراد ودفعهم إلى أن يحيوا حياة أفضل وأكرم بانتشالهم من وهدة أوهامهم وخرافاتهم وخزعبلاتهم ومخاوفهم التى يصنعونها بأيديهم وعن طريق جعل الأفراد يحيون حياتهم كاملة لا مبتسرة ولا جزئية بتمكينهم من الكشف عن حقيقة أنفسهم، وتجريد الحياة من كل ما يحيط بها من زيف وكذب وتضليل..

والصحافة هى موهبة وفن وصناعة، وينبغى أن تكون فى خدمة الشعب لا فى خدمة صاحب الصحيفة، أو نفر من الناس الذين يحقق صاحب الصحيفة عن طريقهم كل أو بعض المكاسب المالية.

وينبغى أن تكون الصحافة ممثلة للشعب وناطقة تمامًا باسم الشعب، لا باسم حزب من الأحزاب لا يمثل الشعب، أو حكومة من الحكومات لا تمثل الشعب، أو مبدأ معين يرتزق منه صاحب الصحيفة فحسب.

وينبغى أن تكون الصحافة من الناحية الأخلاقية، صادقة مع الشعب، فلا تخفى عنه حقيقةً ما، ولا تشوه له صورةً ما، ولا تختلق له نبأً ما، ولا تخدعه بتوجيه كاذب أو رأى زائف من أى نوع، مهما كانت المغريات أو المفزعات.

بالإضافة إلى ضرورة كونها موضوعية إلى حدّ ما، وإن كانت الموضوعية الحقيقية مستحيل تحقيقها على الإطلاق، إلا فى المدينة الفاضلة التى نادى بها الفارابى، وأن تكون صحافة نزيهة ومتطورة، بحيث لا تخنق رأيًا من الآراء أو تحول دون ظهور فكرة من الأفكار؛ حتى تتهيأ بذلك للقارئ وبالتالى للرأى العام، فرصة الحكم على هذه الآراء والأفكار، وحتى يؤدى الاختلاف فى الآراء المختلفة المتباينة إلى ظهور الرأى السليم واختفاء الرأى الفاسد أو الزائف.

كما أنه لا بد ألا تكون الصحافة خاضعة لتوجيه تفرضه عليها السلطات الحاكمة فرضًا؛ فلا رقابة على النشر، ولا تدخل فى حرية الصحافة إلا وفقًا لما تقتضيه المصلحة العامة، التى هى مصلحة الشعب لا مصلحة السلطة الحاكمة وحدها.

لذلك ينبغى أن ينظر الصحفيون إلى أنفسهم وإلى الشعب، نظرة موضوعية لا إغراق فيها ولا مبالغة.. لأن الصحافة فى النهاية رسالة عظيمة وحرفة أو مهنة أو صناعة كغيرها من المهن والحرف والصناعات.. يستهلكها الشعب، وينبغى أن تكون فى خدمة الشعب أيضًا.

ويقول الشاعر:

مـــا من كـــاتب إلا ويفنى ... ويُبـقى الدهر مـا خطت يداه

فـــلا تكتبن غـــيـــر شىء ... يسـرك فى القـيـامـة أن تراه

* * *